

تقرير حول لقاء: أي خيار سياسي لضمان الحق في الغذاء؟

الرباط الأربعاء 28 نونبر 2018



تقديم

بناء على رسالته، والتي تهدف إلى تعزيز دور الفاعل الجمعي في حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ورصد وتتبع الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، نظم الفضاء الجمعي بشراكة مع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لقاء تحت عنوان: أي خيار سياسي لضمان الحق في الغذاء؟ يومه الأربعاء 28 نونبر 2018 بالرباط المغرب.

مريم بنخويا



الكلمة الافتتاحية ألقها السيدة مريم بنخويا رئيسة الفضاء الجمعي و التي رحبت فيها بالحضور موضحة الإطار العام الذي يندرج ضمنه اللقاء، مشيرة إلى أن التغذية هي شرط أساسي للعيش، ليس فقط للبقاء على قيد الحياة، ولكن أيضا من أجل تطوير الصحة الجسدية والعقلية التي يمكن أن توفر لكل إنسان حياة نشطة في محيطه السوسيو-اقتصادي، ثم رصدت المراحل التي مر منها الاعتراف بالحق في الغذاء مؤكدة على أن الاعتراف بالحق في الغذاء لأول مرة خلال الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، لكن هذا الحق لم يأخذ بعين الاعتبار في نهج السياسات الغذائية للحكومات الدولية، إلا اعتبر أحد الموضوعات الأكثر جدلا على الصعيد العالمي، غير أن مناقشة هذا الحق ارتبط دائما بما يمليه السياق و من زوايا مختلفة، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية، تم التركيز أولا على عامل الإنتاج الوطني المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بعد ذلك وفي إطار برامج التقويم الهيكلي (ب.ت.ه) شكل عنصر اقتحام السوق والقدرة الشرائية عاملين أساسيين لضمان الأمن الغذائي.

توسع مفهوم التغذية تحت تأثير العولمة، بحيث بدأت الإشكالية تأخذ مقاربة جديدة مرتبطة بعدة قطاعات؛ وليس فقط بالقطاع الفلاحي ولكن أيضا بقطاع الصحة، البيئة، التعرية والتصحر، الموارد المائية والظروف التي يعيش فيها الفلاح الصغير بالأرياف... إلخ.

و أيضا تحت تأثير التقلبات الطارئة على الأسعار الدولية لجميع المواد الغذائية الأساسية خلال الأزمة الغذائية التي شهدتها الفترة ما بين 2007 و 2008، حيث أصبحت السيادة الغذائية من بين أولويات البلدان المتقدمة، فقد تم عرض هذه الأخيرة لأول مرة في روما سنة 1996 من طرف حركة "فيا كامبيسينا" في قمة الغذاء التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- الفاو- حيث تم تعريفها كما يلي: "السيادة الغذائية هي حق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل عناصر خارجية".

رغم التطور المتسلسل الذي شهدته إشكالية الغذاء، فإن تعريف الأمن الغذائي الأكثر استعمالا هو الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996: "الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون لجميع الناس، في جميع الأوقات امكانية تغطية احتياجاتهم من الناحية الاقتصادية والوفرة لتأمين غذاء صحي مغذي وكافي ملبيا اختياراتهم الغذائية وذلك لأجل ضمان حياة صحية وحيوية". انطلاقا من هذا المفهوم فإن الامن الغذائي يستند على أربع مكونات: (توفر الغذاء من الناحية الكمية، القدرة على اقتحام السوق، استقرار الغذاء، السلامة وجودة هذا الاخير).

رغم الدور الذي لعبته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - الفاو- منذ إحداثها في 16 أكتوبر 1945 في تحقيق الغذاء، إلا أنها لم تتمكن من الإجابة بطريقة متكاملة على إشكالية الغذاء المطروحة في الدول النامية، بحيث اقتصر دورها على نهج سياسات غذائية متناقضة مع واقع احتياجات الدول للغذاء وانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية. وهو الأمر الذي طبع جميع الملنقيات التي نظمت على المستوى الدولي حول موضوع الغذاء، سوء التغذية والمجاعة (مؤتمر الغذاء العالمي، مجلس الغذاء العالمي، والأهداف الإنمائية للألفية. إلخ) حيث أن جميع التوجهات الإستراتيجية كانت تهدف الى تعزيز سياسة الانتاج الغذائي دون الأخذ بعين الاعتبار محور الحق في الغذاء رغم أهميته التي أكد عليها مؤتمر 1974.

و في الختام تمت الإشارة إلى أنه إذا كان الحديث اليوم عن الأمن الغذائي كهدف، فإن جميع المفاهيم بعيدة كل البعد عن ذلك من الناحية القانونية بما فيها الحق في الغذاء، أما إذا كان الحديث دائما عن انعدام الأمن الغذائي فهذا راجع لمسؤولية الحكومات ونهجها لسياسة تعكس هذا الوضع وتنفيذ برامج مخصصة لضمان الغذاء، فماذا عن المغرب؟

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة منذ الاستقلال والسياسات الغذائية المتبعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 وضمان الأمن الغذائي من منتصف التسعينات إلى الآن، إلا أن المغرب لا يزال يعاني من العجز الهيكلي الراجع إلى مجموعة من العوامل: (التغيرات المناخية، ضعف استخدام التكنولوجيا، تزايد الطلب، الموارد المائية، الأراضي المحدودة، النمو السكاني، تفضيلات الأغذية، دخل منخفض....) لتغطية احتياجاته من المواد الأساسية الغذائية (الحبوب والحبوب والحبوب والحبوب والحبوب والحبوب) وبالتالي فإن الاشكالية العميقة للأمن الغذائي بالمغرب أصبحت اليوم مرهونة بنجاعة الخيار السياسي، الارادة السياسية للدولة ثم الاستقلال التدريجي للخيار السياسي من أجل تحقيق السيادة الغذائية.

المداخلات

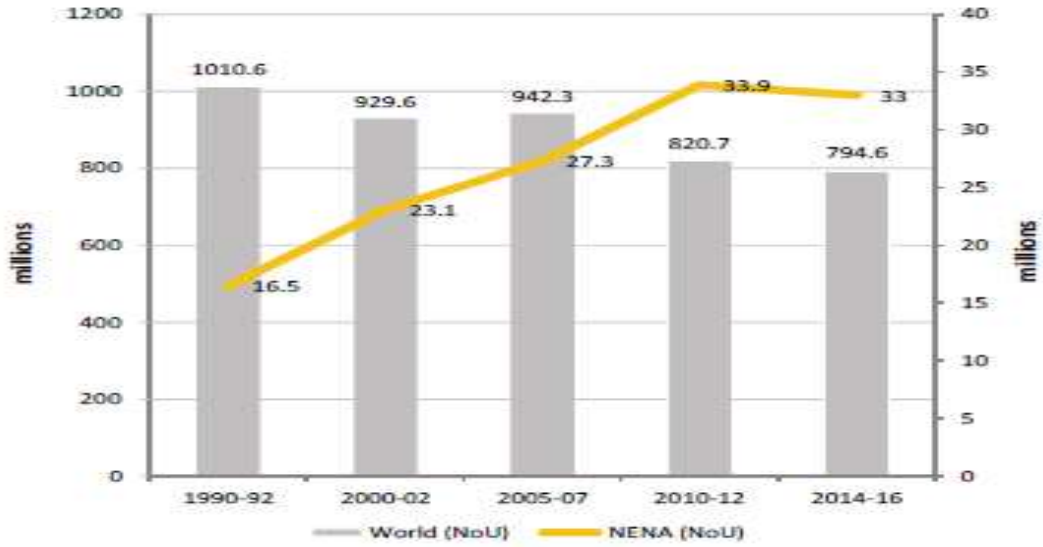
محمد سعيد السعدي



- بعد إختتام كلمة الرئيسة كان أول المتدخلين هو السيد محمد سعيد السعدي الذي قدم مداخلة حول **"هل السياسات الفلاحية العربية تعزز الأمن الغذائي؟"**، حيث قام بالتطرق للنقاط التالية :
- هناك أزمة غذائية: حيث أن عدد السكان الذين يعانون من الجوع بالمنطقة ارتفع من 16.5 مليون سنتي 1990-1992 إلى 33 مليون سنة 2015
 - منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: أكبر مستورد للغذاء في العالم (تبعات جيو- سياسية)
 - تزايد عدد الذين يعانون من سوء التغذية .
 - لم يتم تحقيق هدف الألفية الثالثة القاضي بتقليص نسبة سوء التغذية الى النصف

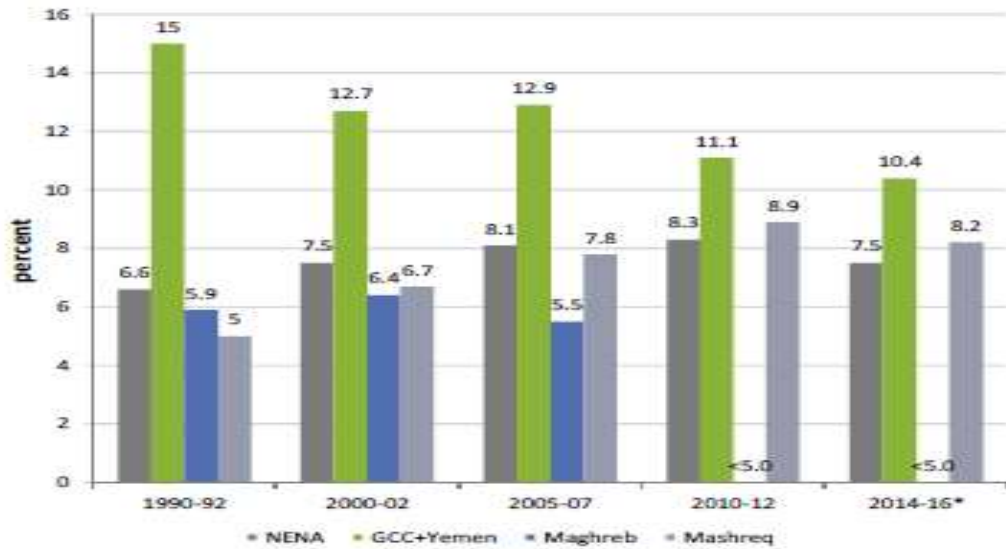
- الفجوة الغذائية (الحبوب)..).

Figure 1: Undernourished people in the world and NENA region, 1990-92 to 2014-16⁴



Source: FAO

Figure 2: Prevalence of undernourishment in NENA subregions in different periods⁵

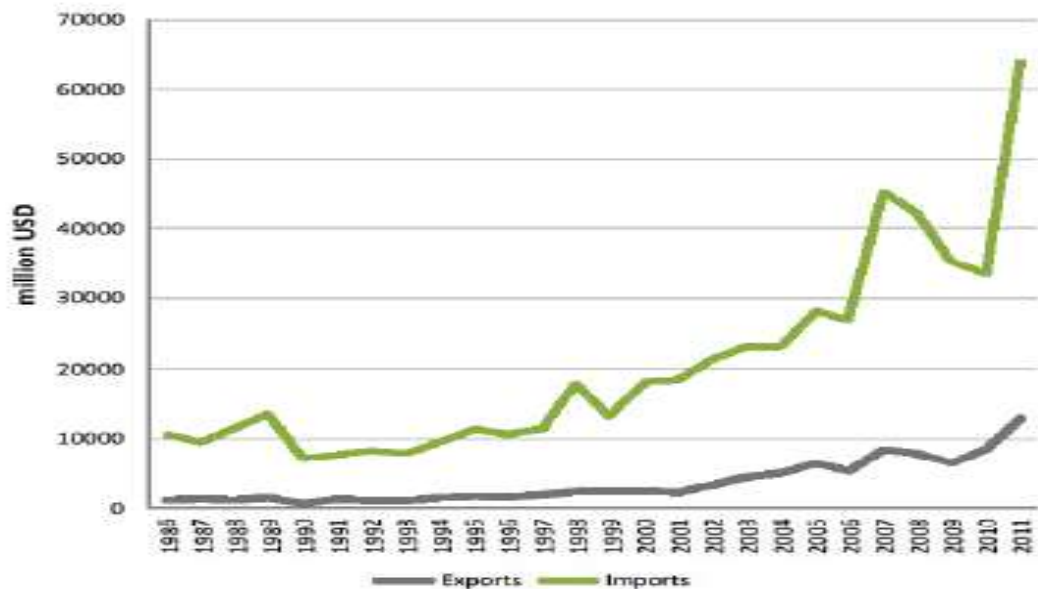


Source: FAO

	Arab region average	Egypt	Jordan	West Bank and Gaza	Syria	Lebanon
Cereals, total	51	57	4	10	58	11
Wheat and flour	50	47	2	11	78	17
Corn	38	46	3	25	14	2
Rice	66	99	0	0	0	0
Barley	34	91	6	7	86	22
Potatoes	100	113	81	100	110	107
Pulses	60	43	7	8	111	25
Vegetables	102	105	177	126	158	91
Fruit	97	112	78	115	109	150
Sugar	30	70	0	0	10	2
Fats and oils	32	24	21	87	56	18
Meat, total	81	87	70	78	99	84
Red meat	87	79	30	71	96	47
Poultry	73	96	85	82	105	99
Fish	103	104	3	30	20	24
Eggs	93	101	107	92	128	107
Milk and dairy products	71	84	46	94	107	33

Source: AOAD, 2012.

Figure 5: NENA's rising trade deficit for food and agricultural products



Source: FAO

- وقدم الأستاذ السعدي عدة أسباب وراء هذه الحالة التي تطبع المغرب :
- محدودية الموارد من أراضي ومياه بارتيباط مع تأثير التغيرات المناخية, تدهور الإنتاجية..
 - النمو الديمغرافي، التمدن، البطالة،..
 - الاعتماد المفرط على استيراد المواد الغذائية
 - السياسات الزراعية والتجارية
 - الحروب، الاستقرار بالمنطقة...

بعد ذلك تطرق إلى مراحل تطور السياسات الزراعية :

مرحلة ما بين 1950 و 1970 :

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الاعتبارات منها : الاعتبارات الجيوسياسية كقاسم مشترك مع فوارق مرتبطة بطبيعة الدولة بالإضافة إلى تأثير النفط، والإصلاح الزراعي في الدول ذات التوجه «الاشتراكي» (رأسمالية الدولة الاستبدادية)، إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء لاستثمارها بما يؤمن معيشة العائلة الفلاحية، التحكم في سياسة التسعير (تحديد الأسعار، سياسة تجارية حمائية، دعم مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والأعلاف والوقود...).

إلا أن النتائج ظلت ضعيفة ، حيث لم يتم توفير الأمن الغذائي نظرا لابتعاد القطاع الزراعي عن الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج (مشاكل إدارية وبيروقراطية، عجز في الاستفادة من المكننة، هوة كبيرة بين التشريع والتنفيذ في سياسة الإصلاح الزراعي...)، و أيضا نهج سياسة التسعير المنخفض للمحاصيل الزراعية لصالح المستهلكين (الاقتصاد السياسي) للحفاظ على قدرتهم الشرائية على حساب المزارعين مما ساهم في تراجع الإنتاج، مما أدى إلى استمرار الهوة بين الطلب على الغذاء و انتاجه.

أما بخصوص البلدان ذات التوجه الليبرالي فقد تبنت سياسات زراعية توجيهية تسعى إلى إعادة تشكيل البنى التحتية، بالإضافة إلى سلسلة من التدخلات التحفيزية (لصالح من؟) : التمويل، دعم متعدد الأشكال مع التزام الحكومة بشراء المحاصيل بأسعار مضمونة، توفير التجهيزات (بناء السدود للري والطرق)، التأطير الفني، دعم الأعلاف للماشية، الحماية الجمركية وغير الجمركية... باستثناء سعر الصرف والضرائب (ديوان، كاميت..).

أدت هذه السياسات إلى النتائج التالية:

- تحقيق تقدم بسيط في الإنتاج والإنتاجية الزراعية،
- تكريس الثنائية داخل القطاع الزراعي،
- تكوين رأسمالية زراعية ذات منحى تصديري،
- الهجرة القروية

خلاصة المرحلة 1950\1980

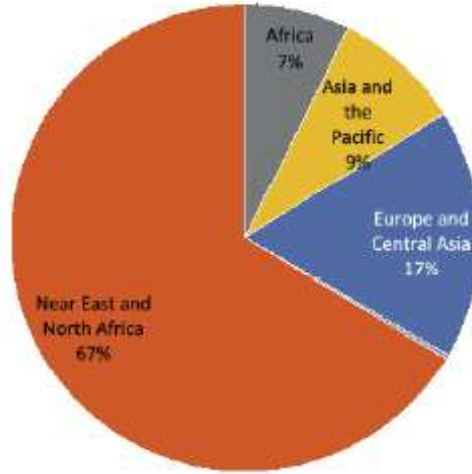
قطاع زراعي غير قادر على ضمان الامن الغذائي: في النصف الأول من السبعينيات حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الطلب %4,6 ونمو الإنتاج %1,8، فيما بلغت هذه النسبة في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات %6,0 بالنسبة للطلب و %2,5 بالنسبة للإنتاج، في حين وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي للبلدان العربية بمجملها عام 1984 إلى %60 .

مرحلة ما بين 1980 و2009: (وفاق واشنطن وتكييف وتحرير القطاع الزراعي)

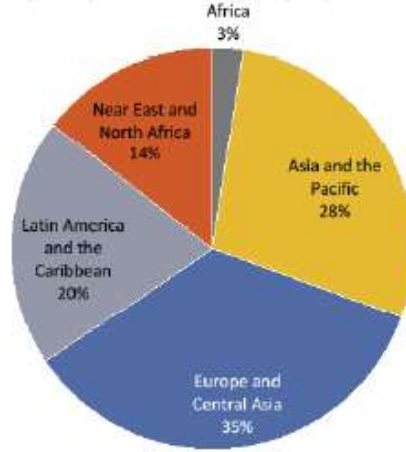
تميزت هذه المرحلة ب:

- ثلاثية النيوليبرالية: لبرلة الاقتصاد، الخصخصة والأولوية للاستقرار،
- الماكرواقتصادي: على اثر تفاقم أزمة المديونية وبضغط من المؤسسات المالية الدولية.
- تدخلات الدولة أدت إلى تشوهات في الأسعار وسوء تخصيص الموارد (على سبيل المثال: الحماية الجمركية أدت إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية على الصعيد المحلي، مما أدى إلى تحويل موارد كالارض والعمل والمياه لصالح القطاع الزراعي على حساب القطاعات التصديرية الأكثر كفاءة وديناميكية.
- المؤسسات الدولية: التركيز على الصادرات الصناعية لكسب العملة الصعبة الضرورية لاستيراد المواد الغذائية.
- أهمية تخصيص الموارد حسب الميزة التنافسية يعني توجيه عدد من الدول العربية (خاصة المتوسطة منها) الى التركيز على تصدير الفواكه والخضروات واستيراد الحبوب.
- الإجراءات: تقليص الاستثمار العمومي، رفع الدعم على المدخلات، خصخصة إضعاف المؤسسات العمومية.
- تحرير أسعار المنتجات الزراعية (مع استثناءات).

Destinations, Agricultural Commodity Exports, NENA, 2013



Origins, Agricultural Commodity Imports, NENA 2013



1- تحرير التجارة

تميز بمساران :

1- المسار المتعدد الأطراف: تخلي الدول العربية الأعضاء عن الإجراءات الحمائية الكمية وخفض الحقوق الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية

2- مسار إقليمي :

- منطقة التجارة العربية الكبرى لتجارة السلع الزراعية والزراعية المصنعة.

- التحرير التدريجي للمبادلات الزراعية بين الدول العربية المتوسطة والاتحاد الأوروبي.

بعض الملاحظات حول المقاربة النيولبرالية للأمن الغذائي:

- أغلب البلدان العربية اعتمدت إصلاحات نيولبرالية محدودة وتدرجية للقطاع الزراعي

- الاعتماد على التجارة لا يؤمن الغذاء (الأزمة الغذائية العالمية 2007\2008 و

2010\2011

- الدول العربية لن تستفيد من تحرير التجارة العالمية والإقليمية (العلاقات مع الاتحاد الأوروبي)

- خطر محقق بالملايين من صغار المزارعين والزراعة العائلية

- المؤسسات الدولية أرغمت على إعادة فتح النقاش حول دور الزراعة والسياسات الزراعية في استراتيجيات التنمية، وضرورة رد الاعتبار للدولة للاستثمار وتحفيز العالم القروي.

2- تأثير التكيف المهيكلي

- الانحياز للسكان الحضريين ولمصالح الشبكات الأمنية والعسكرية،
- إضعاف سكان الريف والتراجع عن الإصلاح الزراعي أدى إلى تفكير هذه الفئات الاجتماعية مما دفع إلى الاحتجاج والمقاومة (الربيع العربي انطلق في التجمعات الريفية في تونس وسوريا وليس بالمدن، كما أدى رفع الدعم عن المدخلات الزراعية والخدمات المقدمة لصغار المزارعين الى جعلهم اكثر عرضة للتقلبات المناخية (الجفاف في سوريا).
- النزوح إلى الحواضر،
- الانكشاف أمام الصدمات الخارجية جراء الاعتماد على التجارة لضمان الأمن الغذائي (التبعية لاحتكارات القلة المتحكمة في السوق الزراعية العالمية (الأزمة الغذائية العالمية نموذجاً).
- فشل النموذج النيوليبرالي في تحقيق نمو دامج أو تضميني يمكن الفئات المستضعفة من ضمان الحق في الغذاء إما عبر الاستيراد أو الإنتاج المحلي.

3- تأثير عولمة الأسواق الزراعية

- فرض منافسة بين استغلال الأراضي لتلبية حاجيات البلدان الغنية والحاجيات الأساسية للسكان الفقيرة.
- ضرورة ضمان إعادة توزيع المواد الغذائية لمحاربة التهميش وتفجير صغار المنتجين، ومشاكل سوء التغذية المترتبة عنها، لهذا يجب دعم الفلاحين الصغار ماليًا و لوجيستيًا، وتأطير العلاقات التعاقدية مع المشترين بشكل يقوي منظمات المزارعين، وسن تشريعات تضمن ولوج صغار الفلاحين للأرض.

نجيب أقصبي



- ثم قدم السيد الأستاذ نجيب أقصبي مداخلة حول " أي خيارات لسياسة فلاحية في خدمة السيادة الغذائية؟" حيث أشار في البداية إلى أن الأستاذ السعدي أجاب و أوضح الكثير من النقاط، لذلك عمل هو على تقديم مجموعة من النقاط:
- المفاهيم: المرور من الحق في التغذية إلى الاكتفاء الذاتي.
 - الأمن الغذائي هو مفهوم يشمل الصحة، التغذية، جودة التغذية، القدرة الشرائية لتمكين الولوج للتغذية.
 - على صعيد الممارسة الدولي هناك هيمنة قوية للسياسات الليبرالية،
 - الأزمة الغذائية 2006 - 2008 أتتنت فشل هذه السياسات الليبرالية وضعف البلدان في طور النمو أمام هذه السياسات.
 - 1990 - 2000 : انخفاض الأسعار الدولية أدت إلى إنعدام مسؤولية الدول في ما يخص السياسات الغذائية.
- بعد ذلك تطرق لطرح حالة المغرب فيما يخص الموضوع حيث أشار إلى أن:
- المغرب هو اليوم في وضع اللأمن الغذائي الناتج عن سياسات واختيارات الدولة.

- هناك خمس مجموعات من المواد ذات طابع استراتيجي و أساسي يفرضها نموذج الاستهلاك وهي : الحبوب، الزيوت، السكر، اللحوم، الحليب.
- نسبة التبعية : معدل الانتاج بالنسبة لمعدل الاستهلاك
- معدل التبعية على المدى الطويل يتراوح بين 45% و 65% بالنسبة للقمح الطري.
- بالنسبة للزيوت: تصل التبعية إلى 95% و 98%
- بالنسبة للسكر: تصل التبعية إلى 45%.

بعد ذلك تطرق إلى المراحل الأساسية التي يجب أخذها و هي:

المرحلة الأولى : 1960 - 1980 : مرحلة سياسات السودان، و هي سياسة طبعها تدخل الدولة رغم النيوليبرالية، تميزت ب:

- نموذج فلاحي تصديري
- عائدات التصدير ستمكن من تمويل النموذج الداخلي
- على الصعيد العالمي : واجب الوصول إلى الاكتفاء الذاتي
- المرحلة الثانية : 1980 :** تميزت بتحرير الأسواق الداخلية والخارجية وتراجع تدخل الدولة في الميدان الفلاحي.

المرحلة الثالثة: التسعينات: ظهور مفهوم الأمن الغذائي

- خضوع المغرب بطريقة نجبية لسياسات المؤسسات الدولية
- إعطاء الإمكانية لكل بلد للمحافظة على جزء من الحماية الجمركية، مثال : الزرع الطري سقف الحماية هو 144%.
- مخطط المغرب الأخضر نفع الفلاحين الكبار و أهمل الصغار، يركز على الانتاج وليس على الاستهلاك.
- شمال إفريقيا سيكون في وضع لأمن غذائي في أفق 2040 - 2050 بسبب التقلبات المناخية

ليخلص الأستاذ المتدخل إلى:

- السيادة الغذائية هي قدرة كل بلد على تحديد اختياراته وأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الداخلية.
- السيادة لها كلفة ولكن لا ثمن لها.
- السيادة الغذائية لا تتمثل في معادلة إقتصادية
- ضرورة إعادة النظر في اختيارات الإنتاج من أجل ترتيب الأولويات
- توفير سياسات إقتصادية وإجتماعية من أجل تقوية القدرة الشرائية

محمد هاكاش



بعد ذلك أعطيت الكلمة للأستاذ محمد هاكاش الذي قدم مداخلة حول **"السيادة الغذائية رهان الفلاحة المغربية"** و التي بدأها بأهمية ونجاعة اختيار موضوع الأمن الغذائي وذلك نظرا لعدة اعتبارات:

✓ الحق في الغذاء جزء أساسي من العيش الكريم وعنصر جوهري من كرامة الإنسان إلى جانب الحق في الصحة والتعليم والسكن والأمن

✓ الغذاء والحق في ضمانه له علاقة وطيدة بأزمة الغذاء العالمية أو ما يسمى بالصدمة الغذائية العالمية التي انفجرت سنة 2008 تم سنة 2011 والمرتبطة بالارتفاع المتصاعد التي لأسعار المواد الغذائية، مما يفرض على الدول العمل على مواجهة تأثيرها المدمر (وخاصة الدول النامية والفقيرة) حيث أن ارتفاع هذه الأسعار سيستمر حسب المهتمين والباحثين.

✓ ضمان الحق في الغذاء للشعب من مسؤولية الدولة على غرار باقي الحقوق و التي هي جزء لا يتجزأ.

✓ الحق في الغذاء يعني توفير الغذاء وضمان القدرة على شراؤه، مع الجودة والسلامة الصحية و التي تجعل منه غذاء صحيا يساهم في تفتح الإنسان، ويساعده على العمل والابداع والمشاركة النشيطة في التنمية وتطور المجتمع.

انطلاقا من هذه الاعتبارات حاول الأستاذ محمد هاشم الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل الشعب المغربي يتمتع بالحق في الغذاء؟

- هل الدولة المغربية تضمن لشعبها الحق في الغذاء؟

ليؤكد على أن الإجابة على ذلك تقتضي مسائلة الدولة حول سياساتها وخياراتها في هذا المجال، وبالتالي مسائلة السياسة الفلاحية/الإستراتيجية الفلاحية المتجسدة في "مخطط المغرب الأخضر" الذي تجاوز العشر سنوات، و التساؤل حول هل يضمن مقومات هذا الحق؟ ثم تطرق إلى استعمال مفهوم "السيادة الغذائية" كقياس أو مفتاح للإجابة عن "هل مخطط المغرب الأخضر حقق السيادة الغذائية للشعب المغربي أو في طريق تحقيقها، أو أنه لم يهتم ولا يهتم بها نهائيا؟

و ارتأى أنه من الضروري التطرق إلى تحديد مفهوم السيادة الغذائية و مراحل تطوره، حيث أن المفهوم تم طرحه لأول مرة سنة 1996 من طرف الحركة العالمية للمزارعين فياكابيسينا، من خلال القمم الكبرى للمنتديات الاجتماعية واللقاءات الدولية والتراكمات الميدانية للحركات الاجتماعية ليؤكد على العناصر الأساسية التالية:

❖ إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي المحلي والمواد الأساسية للشعوب.

❖ القيام بإصلاحات زراعية شعبية،

❖ ضمان حرية الحصول على البذور،

❖ اشراك الشعوب في بلورة السياسات الفلاحية،

انطلاقا من هذا التعريف، والذي يتطور باستمرار، أصبح مفهوم السيادة الغذائية يشمل مجموعة من المقومات والمرتكزات والعناصر التي تؤهل لضمان الحق في الغذاء للشعوب، وتتجلى هذه المقومات في:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للشعوب:

قياسا على هذا المرتكز يتضح أن مخطط المغرب الأخضر يجتر فشله في ضمان وضع حد للتبعية الغذائية للخارج، فيما يخص الخبز والزيت والسكر بحيث لازال المغرب يستورد 50% من القمح الطري، و70% من السكر، وأزيد من 90% من زيت المائدة، ولتوضيح حجم تبعية المغرب، وضعف الميزان التجاري الغذائي، وفهم الخيارات السياسية الفلاحية التي تخدم كبار المستثمرين في القطاع الفلاحي، والسهر على تراكم للأرباح والأموال على حساب العمال، يجب الاطلاع على معطيات البنك المغربي لمعرفة أنه على المغرب دفع ما يعادل ثمن ثلاث سنوات من تصدير الطماطم الطرية لاستيراد سنة واحدة من القمح الطري.

2. وضع برنامج إصلاح زراعي شعبي يضمن:

- ديمقراطية الولوج للأرض والموارد الطبيعية كما طرحة المنتدى العالمي للإصلاح الزراعي سنة 2004، و الذي انعقد في فالينسيا -اسبانيا والذي عرف حضور 400 مندوب وأكثر من 200 منظمة تابعة ل 72 دولة، و5 قارات، و هو ما تم أيضا في المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي انعقد ببورتو اليكري بالبرازيل سنة 2006.
- تحديد الحد الأقصى لملكية الأرض، ونزع الأراضي التي لا تقوم بدورها الاجتماعي، ومكافحة كل أشكال الريع في مجال شراء الأراضي أو كرائها في المناطق القروية والتأكيد على استخدام الأرض وليس تملكها.
- ديمقراطية المياه باعتباره مورد طبيعي للجميع، حيث أن الماء ليس بضاعة ولا يحق تخصيصه.
- توجيه سياسة القروض والمنح والبحث والمدارس التقنية الفلاحية، لخدمة الإنتاج الفلاحي الذي يشجع الزراعة الايكولوجية، ورفع الإنتاجية مع الحفاظ على التوازن البيئي.
- ضمان البذور المحلية عبر وضع برنامج من طرف الدولة، من أجل إنتاجها ومضاعفتها، والمحافظة عليها وتوزيعها. حيث أن البذور تعتبر عنصرا أساسيا ومحددا للسيادة الغذائية، فبدون التحكم في البذور وعدم تملكها لا يمكن التخلص من التبعية الغذائية، حتى لو كان الإنتاج يفوق الاحتياجات، على سبيل المثال رغم المكانة المتقدمة للمغرب في تصدير الطماطم إلا أن بذور هذه الأخيرة تظل مستوردة.
- تقوية التعاونيات وتنظيم الفلاحين، وفتح الطريق أمام النساء لتحمل مسؤولية الإنتاج الفلاحي، بدل التعامل معهن كمساعدات أو أيادي عاملة رخيصة، وكذا تشجيع الشباب على الارتباط بالأرض وضمان شروط ذلك.
- تشجيع الفلاحة العائلية وجعلها العمود الفقري للإنتاج الفلاحي الهادف لتحقيق السيادة الغذائية. حيث أن الفلاحة العائلية تنتج 70% من الغذاء العالمي، و ذلك لأنها تستغل ثلث مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، بينما الزراعة الصناعية تنتج ربع الغذاء مقابل استغلال ثلاثة أرباع الموارد، يتضح أن الفلاحة الصناعية إنتاجيتها مرتفعة بالنسبة لوحدة اليد العاملة، أما الفلاحة العائلية فتبقى أكثر إنتاجية بالنسبة لوحدة المساحة، لأنها تعتمد على عمل الأيدي الفلاحية، وهو ما كشفه مقرر الحق في الغذاء للأمم المتحدة السيد أوليفير شوتر (Olivier de Shutter)، كما نتذكر أن منظمة الأغذية للأمم المتحدة الفاو كرسست 2014 سنة الفلاحة الغذائية.

انطلاقا من العناصر السابقة يتضح أن السياسة الفلاحية المغربية لا علاقة لها بأي إصلاح زراعي شعبي، فالأراضي المسترجعة التي تدبرها شركتي التنمية الفلاحية صوديا وشركة تدبير الأراضي الفلاحية سوجيبتا، تم كرائها لكبار المستثمرين والشركات الزراعية المحلية والأجنبية، حيث لم يخصص أي نصيب لصغار الفلاحين، و الشيء نفسه بالنسبة للمياه و العناصر الأخرى.

3. مقاومة سيطرة وهيمنة وتجاوزات وتعسفات وخروقات الشركات العابرة للقارات

وهي الشركات التي لا تخضع لدائرة المحاسبة والمتابعة والمعاقبة لحد الآن، و خير مثال على ذلك شركة مونسانتو MONSANTO ، التي تهيمن على البذور، و تستعمل الأدوية الكيماوية، وللتعرف على آثارها الماساوية وتأثير أنشطتها السلبي على حقوق الانسان الأساسية، يمكن الاطلاع على نتائج محاكمتها الرمزية التي جرت في أكتوبر 2016 بلاهاي- هولندا من طرف الحركات الاجتماعية العالمية والمدافعات والمدافعين عن قضايا الفلاحين والبيئة، كما أن هذه الشركات العابرة للقارات تهيمن على توزيع المواد الغذائية الأساسية عبر العالم، كما تستحوذ على ملايين الهكتارات مما يزيد من تفاقم الهجرات، وتشريد الآلاف من الفلاحين وأسرههم، وقد تبقى هذه الشركات نتاج العولمة الرأسمالية المتوحشة التي يتم مقاومتها عبر العالم من طرف الشعوب .

4. مواجهة المؤسسات الرأسمالية

و التي تتحكم في المال والتجارة ويقصد بها هنا ثلوث الرعب " البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الخارجية" والتي تمول بسخاء وتشجع بقوة الزراعة الصناعية (Agrobusiness) والاقتصاد الاستخراجي (l'économie extractive) مما يؤدي للاستحواذ على الاراضي واخلاء الفلاحين مجالاتهم الترابية وتدمير الطبيعة.

5. مواجهة ما يسمى ب"اتفاقيات التبادل الحر"

و الذي يعتبر تبادل غير عادل، باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية بيد الرأسمالية والامبريالية، لاستمرار سيطرتها على الشعوب ولتكريس التبعية الغذائية، و لعل الميزان التجاري المختل لصالح الدول المهيمنة في مجال الغذاء خير معبر عن هذه التبعية.

انطلاقا مما سبق يتضح، أن السياسة الفلاحية المتبعة بالمغرب، والمتجسدة حاليا في "مخطط المغرب الأخضر"، بعيدة كل البعد عن تبني المرتكزات والمقومات المتعلقة بالسيادة الغذائية التي تم تناولها سابقا ، وأن هذه السياسة تصطف بقوة الى جانب الفلاحة الرأسمالية، وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم، و بالتالي يظل هؤلاء هم المستفيدون من التبعية الغذائية، أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين تظل استفادتها من المنح والإعانات والتشجيعات ، في اطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، هزيلة .

خلاصة:

أن الفلاحة المرتبطة بالسيادة الغذائية، ليست نشاطا اقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل أساسي بالحياة والوجود، وأن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة، ومن أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان، يجب حماية وتطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها مؤخرا المناطق من طرف الأمم المتحدة، و التي تتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم.

كوتر رغاى



مداخلة الأستاذة كوتر الرغاى حول "ما هي الرهانات سياسية لتحقيق السيادة الغذائية؟":
استهلت مداخلتها بتوضيح العلاقة بين الاقتصاد و السياسي و الحق في الغذاء حيث لخصت
مراحل تطور هذه العلاقة :

1- مراحل تطور السياسي و الاقتصادي

- الفترة ما بين 1960 - 1980: تدخل الدولة في السوق الداخلية

- الفترة ما بين 1980 - 1990: برامج التقييم الهيكلي(صندوق النقد الدولي/البنك الدولي)

- من عام 1996 : اتفاقيات التجارة الحرة : تطوير التجارة الخارجية للمنتجات الغذائية

2- مراحل تطور إشكالية التغذية:

- الاكتفاء الذاتي و المتمثل في تطور الإنتاج الوطني المحلي
- الأمن الغذائي من خلال اقتحام السوق و القدرة الشرائية
- السيادة الغذائية و الحق في الغذاء و ارتباطها بمجموعة من العوامل (البيئة، الصحة، التعرية و التصحر، الموارد المائية، الفقر)

بعد ذلك طرحت صاحبة المداخلة مجموعة من النقط المتعلقة بالحالة المغربية:

حيث أن الأمن الغذائي رهين بخيارات الدولة، متطرفة إلى المخططات التي وضعتها الدولة منذ 1960، حيث تبين أن خيارات الدولة اتجهت نحو تحقيق التطور الاقتصادي على حساب النمو الاقتصادي (ما يتعارض كلياً مع مبادئ وأهداف تحقيق الأمن الغذائي)، و تطوير الصادرات المتعلقة بالمواد الغذائية، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

ثم وضحت مجموعة من المعطيات المتعلقة بالسياسة الفلاحية، و التي هي أيضا رهينة بخيارات سياسية، و التي أدت ملموس سجله معدل الإنتاج الوطني المتوسط لجميع المحاصيل الزراعية ما بين 2007 و 2017 إلا أنه لم يتمكن من تغطية مطالب المستهلكين من المواد الغذائية من ناحية الكمية و لا من ناحية الجودة، حيث لا يزال المغرب يعتمد على الأسواق الخارجية لإستيراد كمية هائلة من المواد الغذائية الأساسية مما يؤدي إلى ارتفاع في ميزانية الدولة.

لتنطلق بعد ذلك إلى الحديث عن أن ضمان الحق في الغذاء رهين بالنجاعة السياسية، موضحة أن هناك ارتفاع في نسبة الأراضي البورية غير الخصبة الشبه القاحلة و التي تعاني من ظروف مناخية صعبة، و هي في ملكية الفلاحين الصغار، في المقابل هناك الأراضي البورية الخصبة التي لا تتعدى مساحتها %10 و تنتج حوالي %80 من المنتج الزراعي، و هي في ملكية الفلاحين الكبار، مما يوضح أن الإنتاج الوطني لا يعكس الحقيقة.

ثم تطرقت إلى أن ضمان الحق في الغذاء يتطلب تحقيق السيادة الغذائية، حيث اعتمدت في تعريف السيادة الغذائية على إعلان نيالاني المنبثق عم منتدى السيادة الغذائية سنة 2007 و القاضي بأن " السيادة الغذائية هي حق الشعوب في التغذية السليمة الملائمة لثقافتهم و المنتجة بطرق بيئية ناجعة و مستدامة، و كذلك في تحديد أنماط الغذائية أو المنظومات الزراعية و هي تضع في المقام الأول لأولويات الأنظمة الغذائية: المنتجين و الموزعين و المستهلكين عن طلب السوق و الشركات متعددة الجنسيات"، هذا التعريف الذي يضع مجموعة من المقومات للحصول على تغذية كافية و سليمة.

لتخلص في نهاية مداخلتها على أنه ليس هناك ما يوضح أن الدولة قد بلورت قوانين تنص على تحقيق أمن غذائي، مما يضمن الحق في الغذاء أو لتحقيق السيادة الغذائية.

و أن الإشكالية العميقة لضمان الحق في الغذاء و لتحقيق السيادة الغذائية أصبحت اليوم رهينة بنجاعة الخيار السياسي، و الإرادة السياسية.

ضرورة التخلص من التبعية للمؤسسات الدولية (البنك الدولي و الأمم المتحدة) التي تخدم مصالح الفلاحين والملاكين الكبار

- إستقلال تدريجي للخيار السياسي

التدخلات :

ارتكزت تفاعلات ومدخلات المشاركات والمشاركين على عدة جوانب:

الجانب السوسيو إقتصادي: حيث تحدث بعض المتدخلين على إنعدام أو ضعف القدرة الشرائية، التي قد تمكن من الوصول للأمن الغذائي و نتائجه، كالهجرة القروية التي تؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة بالمدن وإلى عدة نتائج أخرى كارتفاع نسبة الإجرام وانتشار السكن العشوائي.

الجانب الاجتماعي حيث تم طرح إشكالية الفروقات الطبقية و انعكاساتها على العدالة الاجتماعية و عجز الدولة على توفير الحق في الغذاء لكل المواطنين/المواطنات.

الجانب السياسي: حيث تم طرح التقدم الملموس الذي تم الوصول إليه على هذا المستوى، لكن هناك استمرارية عجز الدولة على تفعيل سياسات تخدم مصالح المواطنين/المواطنات قبل مصالح المؤسسات الدولية.

الجانب البيئي/المناخي: تم طرح إشكالية الاحتباس الحراري و نتائج بعد الظواهر الطبيعية كالصحرة و الجفاف على السيادة الغذائية، و علاقة هذا الجانب بالجوانب السوسيو إقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

الجانب الديموغرافي قام الأستاذ براءة بتدخل مهم حول موضوع الهجرة من البوادي إلى المدن وانعكاسها على وضعية الأمن الغذائي بالمغرب، و قام الأستاذ نجيب اقصي بالتعقيب على ما قيل حول هذا الموضوع مشيراً إلى أن رغم الهجرة القروية فإن عدد سكان القرى سيبقى مستقراً .





التعقيب و الختام

مصطفى الشهرار



الخلاصات و التوصيات

بعد استيفاء كل المداخلات، و التدخلات قام الأستاذ مصطفى الشهر بتجميع و قراءة في كل ما سبق، واستخلص مجموعة من التوصيات و الخلاصات كالتالي:

- السيادة الغذائية هي قدرة كل بلد على تحديد اختياراته والأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الداخلية.
- السيادة لها كلفة ولكن لا ثمن لها
- السيادة الغذائية لا تتمثل في معادلة إقتصادية
- ضرورة إعادة النظر في اختيارات الإنتاج من أجل ترتيب الأولويات
- توفير سياسات إقتصادية واجتماعية من أجل تقوية القدرة الشرائية
- التذكير بأن الفلاحة بعين السيادة الغذائية ليست نشاطا إقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل أساسي بالحياة والوجود، وأن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة.
- من أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان من الضروري حماية وتطبيق حقوق الإنسان، التي تم إقرارها مؤخرا من طرف الأمم المتحدة والمتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية/القروية.
- انعدام ملامسة ما يفيد أن الدولة قد بلورت قوانين تنص على تحقيق أمن غذائي، قوانين تضمن الحق في الغذاء أو قوانين لتحقيق سيادة غذائية
- الإشكالية العميقة لضمان الحق في الغذاء أصبحت اليوم مرهونة بنجاعة الخيار السياسي، إرادة سياسية لتحقيق سيادة غذائية
- التخلص من التبعية للمؤسسات الدولية (بنك الدولي و الأمم المتحدة) التي تخدم مصالح الفلاحين والملاكين الكبار
- استقلال تدريجي للخيار السياسي